



الحق في الأرض

(حق من حقوق الإنسان)



مايو ٢٠٢١

وحدة البحوث والدراسات بملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان



المقدمة .

الحق في الأرض في ميثاق الأمم المتحدة

الحق في الأرض في ميثاق العهد الدولي .

الحق في الأرض في التشريعات الوطنية.

أزمات الفلاح المصري.

الخاتمة .

المراجع .

مقدمة.

إن الحق في الأرض أحد حقوق الإنسان ، وهو حق أصيل لاغني عنه ، كما تؤثر الأرض بشكل مباشر على التمتع بعدد من حقوق الإنسان، وهي مصدر رزق بالنسبة لكثيرين من الناس، وتعد الأرض عنصر محوري في الحقوق الاقتصادية، وترتبط بالحقوق الاجتماعية والثقافية ، وما تتضمنه الأرض من جوانب خاصة بحقوق الإنسان يؤثر على طائفة من القضايا من بينها الحد من الفقر وتحقيق التنمية، و ترتبط الحقوق المتعلقة بالأرض، خصوصاً في الدول النامية، ارتباطاً وثيقاً بالحق في الغذاء والصحة، والحق في العمل وطائفة أخرى من حقوق الإنسان، وفي كثير من الأحوال، يقترن الحق في الأرض بهوية المجتمع المحلي وسبل العيش فيه، ومن ثم ببقائه في حد ذاته، وتمثل الأرض بالنسبة للمزارعين والفلاحين والصيادين مكوناً حيوياً لأسلوب معين في الحياة.

تعتبر الزراعة في مصر هي الدعامة الأساسية للاقتصاد المصري ؛ حيث تسهم بنصيب كبير في إحداث التنمية الشاملة وفي النهوض بالمجتمع، وتزداد أهميتها باعتبارها مهنة يرتبط بها وبأنشطتها المختلفة أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الإنتاجي أو التسويقي أو التصنيعي للزراعة، ويعتبر قطاع الزراعة قطاع مؤثر بفاعلية في الاقتصاد المصري، فهو مسئول عن تحقيق الأمن الغذائي القومي، كما تبلغ نسبة العاملين بقطاع الزراعة ٣١ % من جملة العمال في مصر.

الفلاح والزراعة عصب الاقتصاد المصري يجب دعمه من جميع الوزارات والمؤسسات بالدولة المعنية بقطاع الزراعة على مدار العام وتوفير سبل نجاح الموسم الزراعي ولكن ما يحدث على أرض الواقع عكس ذلك فنجد الفلاح يعاني من ارتفاع أسعار الوقود والعمالة والتقاوى والأسمدة والمبيدات.

سنحاول في هذه الورقة البحثية معرفة الحق في الأرض من خلال المواثيق الدولية والتشريعات القانونية ، ثم دراسة أهم المشكلات التي تواجه الفلاح المصري في الأونة الأخيرة .

الحق في الأرض في مواثيق الأمم المتحدة.

أصبحت مسائل الأراضي المتعلقة بحقوق الإنسان مصدر توتر دائم في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وأثر التهافت العالمي على الأراضي في مجموعة من حقوق الإنسان الأساسية، وأجبر الحكومات على وضع مسائل الأراضي على رأس جداول أعمالها؛ ونتيجة لزيادة الاهتمام بانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والتوسع العمراني السريع، تجدد الاهتمام بكيفية توزيع الأراضي واستخدامها والتحكم بها، وأصبح من الأمور غاية في الأهمية و الخطورة على المستويين المحلي والعالمي.

الجدير بالذكر أنه لا يوجد حتى الآن نص في القانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن "حق الإنسان في الأرض" كحق عالمي، غير أن صكوك حقوق الإنسان تشير إلى الأراضي، مثل الفقرة ٢ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفقرة (٢) من المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللتين تشيران صراحةً إلى الأراضي فيما يتعلق بالحق في الغذاء وحقوق النساء الريفيات ، وتُرك تنظيم معظم مسائل الأراضي للقانون الوطني للدول

تطرق العديد من المواثيق الدولية إلى مسائل الأراضي مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولقد بحثت هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان في إطار الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة في مسائل الأراضي في سياق عدم التمييز والحقوق في السكن اللائق والغذاء والمياه

والصحة وخدمات الصرف الصحي والعمل وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الشعوب الأصلية وحق تقرير المصير، فضلاً عن الحق في المشاركة في الشؤون العامة والحياة الثقافية.

وتقضي الفقرة ٣ من المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة بأن تتخذ الدول الأعضاء تدابير مشتركة ومستقلة من أجل "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"، وأكدت الموثيق أن الدول الأعضاء مطالبة أيضاً بأن تضمن تجنُّب المنظمات المتعددة الأطراف التي هي أعضاء فيها، بما فيها المنظمات المالية أو التجارية الدولية.

وأشارت موثيق الأمم المتحدة مدي تأثير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحقوق في الغذاء والسكن والمياه والصحة والعمل والمستوى المعيشي المناسب، تأثيراً مباشراً بقرارات إدارة الأراضي، فيمكن لهذه القرارات أن تضمن التمتع بهذه الحقوق أو أن تؤدي إلى إضعاف شبكات الضمان الاجتماعي، ما يعيق أعمال هذه الحقوق.

وقد يكون الحصول على الأراضي والموارد الإنتاجية السبيل الملائم لضمان أعمال الحق في الغذاء الكافي، وعلى النقيض من ذلك، قد يُنتهك هذا الحق كلما فُرضت قيود أمام الحصول على الأراضي الإنتاجية أو استخدامها على الأشخاص الذين يعتمدون في غذائهم على إنتاجهم من الأرض، مثل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وغير الملاك ومربي الماشية وصيادي الأسماك والشعوب الأصلية.

وتعد الأراضي في المناطق الريفية وضواحي المناطق الحضرية عاملاً حاسماً في أعمال الحق في السكن اللائق؛ فيتعرض التمتع بذلك الحق للخطر نتيجة انعدام أمن حيازة الأراضي وعمليات الإجلاء القسري من الأراضي. وقد تتعرض الحقوق والأوضاع المرتبطة بالصحة للخطر أيضاً عندما تؤدي عمليات الإجلاء والتشريد والترحيل إلى حرمان الناس من الوصول للغذاء.

الحق في الأرض في ميثاق العهد الدولي.

يعتمد الناس حول العالم على الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية في بقائهم وسبل عيشهم، وأدى النمو السكاني وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة تردي التربة وإنتاج "المحاصيل النقدية" أو أنواع الوقود الحيوي إلى احتدام التنافس على الأراضي.

الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والحقوق المتعلقة بالأرض تنص المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

(١) لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

(٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

وقد أُسقطت الإشارة إلى حقوق التملك تماماً في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) اللذين اعتمدهما الأمم المتحدة عام ١٩٦٦).

وفي تناولها للحق في التحرر من الجوع لا تتضمن المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سوى إشارة غير مباشرة إلى الأرض حيث تشجع الدول الأطراف في العهد على استحداث أو إصلاح "نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها" (انظر الوحدة رقم ١٢ بشأن هذه النقطة)، وينص البروتوكول الأول الملحق

بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية على ما يلي: **بلا يجوز أن يحرم أحد من ممتلكاته إلا من أجل الصالح العام، ووفقاً للشروط التي يحددها القانون والمبادئ العامة للقانون الدولي، وليس في ذلك ما يجور بأي شكل من الأشكال على حق الدولة في فرض ما يلزم من القوانين حسبما تراه ضرورياً لضمان استخدام الملكية بما يتفق والصالح العام.**

ميثاق الفلاحين ١٩٧٩م

أهتمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية بالحقوق المتعلقة بالأرض، سواء في فيما اعتمده من اتفاقيات أو إعلانات وتوصيات، وخلال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩، اعتمد إعلان المبادئ وبرنامج العمل "ميثاق الفلاحين"، ومهمته هذا الميثاق بإعادة تنظيم حيازة الأرض، ويدعو إلى فرض حدود قصوى على امتلاك الأراضي في الدول التي بها حاجة ماسة إلى إعادة تنظيم حيازة الأراضي وتوزيعها على الفلاحين وصغار مستأجري الأراضي الذين لا يمتلكون أرضاً، وذلك ضمن استراتيجية للتنمية الريفية لإعادة توزيع السلطة.

ويتضمن الميثاق الاهتمام بإصلاح نظام إيجار الأراضي وتنظيم التغيرات الطارئة على نظام الحيازات القائمة على العرف، وسيطرة المجتمع على الموارد الطبيعية، كما تشمل اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٧ لعام ١٩٦٢ المعروفة باتفاقية السياسات الاجتماعية: الأهداف والمعايير الأساسية، على مجموعة من التدابير تهدف إلى تحسين مستوى معيشة المنتجين الزراعيين.

المادة ١٧ " تتخذ الدول تدابير مناسبة لكفالة الاعتراف القانوني بحقوق حيازة الأراضي، بما في ذلك حقوق الحيازة العرفية مشمولة بحماية الأراضي التي هي حقوق ليست قانونية، وتعترف بوجود نماذج ونظم مختلفة... وتحمي الدول الحيازة المشروعة، وتضمن عدم تعرض الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية للطرد التعسفي أو غير القانوني... وتعترف الدول بالمشاعات الطبيعية وما يتصل بها من نظم الاستخدام والادارة وتحميها".

الحق في الأرض التشريعات الوطنية.

ثير المسائل المتعلقة بالأراضي عدداً من التحديات الملحة لحقوق الإنسان، نظراً لأن الأراضي عنصر أساسي في أعمال الكثير من تلك الحقوق وتقوم حقوق الأرض في القانون المحلي على مبدئين أساسيين تقوم عليهما معظم النظم القانونية الوطنية والدساتير والقوانين المحلية فيما يتعلق بمسألة ملكية الأرض :

المبدأ الأول: حق الملكية الخاصة، وهذا الحق لا يتضمن فقط الحق في الاستخدام والتمتع ولكن أيضاً الحق في استبعاد الغير، وتحاول معظم نظم ملكية الأرض في القوانين المحلية أن تدعم وتعترف بهذا المفهوم للملكية الخاصة، الذي يعطي سيطرة مطلقة وحقوقاً حصرية على أساس الملكية القانونية التي ترعاها الدولة .

المبدأ الثاني: الأراضي ملك للدولة، وهو المبدأ الشائع والجوهري الذي يقف وراء القوانين المحلية الخاصة بالأراضي وهو مبدأ ارتبط بنظم الحكم الملكية السابقة وهو يقضي بأن الأراضي ملك للدولة، ويقترن بهذا المبدأ فكرة أن الأرض لا تدخل في نطاق الملكية الخاصة إلا بمنحة من الدولة، ويمكن للمرء أن يدرك على نحو واضح حتمية نشوب الصراع بين هذين المبدئين.

ويدور معظم الصراع على جبهة القوانين المحلية من أجل تلاشي الجوانب السلبية الناجمة عن الأخذ بهذين المبدئين، إن لم يكن تغييرهما، واللذين ترجع أصولهما في معظم دول العالم النامي إلى الحقبة الاستعمارية .

التزامات الدول فيما يتعلق بمسائل الأراضي

يقع على عاتق الدول، كونها صاحبة الواجب الرئيسي، التزام باحترام حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية وحماية تلك الحقوق والوفاء بها.

وتحدد القوانين والسياسات والعادات الوطنية كيفية استخدام الأراضي والتحكم فيها ونقلها، وعليه، يعزز الاعتراف القانوني بسندات الملكية الفردية للأراضي أمن حيازتها.

لكن عندما لا تعترف القوانين التشريعية بحقوق الحيازة التي تُمارَس كحيازة عرفية أو فرعية، يمكن لسندات الملكية الفردية فعلياً أن تقوّض فرص الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على الأراضي في الحصول على هذه الأراضي والتحكم بها.

كما تقوّض قوانين الميراث التمييزية، بما فيها القواعد العرفية، في كثير من الأحيان فرص حصول النساء والفتيات على الأراضي على نحو عادل.

لقد برز الحق في الأرض ضمن التشريعات الدستورية المصرية وبخاصة دستور ٢٠١٤، من خلال عدة مواد:

المادة (٣٥) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م، والتي تناول حماية الملكية وعدم نزعها إلا في حالة للمنفعة العامة.

المادة (٧٨) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م، والتي نصت على الحق في المسكن اللائم للمواطنين بما يحقق العدالة الاجتماعية.

أزمات الفلاح المصري.

عاش الفلاح المصري طيلة أوقات طويلة مظلوم، يعاني الإهمال ويكافح الظروف الصعبة، أصبح الفلاح في السنوات العشر الماضية يعاني من مشاكل كثيرة وتدهورت أحواله بشدة، إن أكبر هموم الفلاح المصري أن يواجه مشاكل في تسويق إنتاجه حيث تخلت الدولة عن دورها في استلام بعض المحاصيل الإستراتيجية الهامة كما أن التعاونيات لا تقوم بدورها وتركه فريسة لتجار السوق السوداء، إلى ما يلاقيه من فوضى أسواق المبيدات في مصر، حيث تعد أسواق المبيدات أكثر الأسواق عشوائية في العالم وتشير التقارير الرسمية بأن أكثر من ٤٣٪ من الفلاحين يصابون بالتسمم والأضرار من جراء استخدام المبيدات.

و ذلك إلى جانب أزمات الأسمدة المتكررة حتى بعد رفع الدعم عن السماد، وتحويل سعر الشكارة من ٣٥ إلى ٧٥ جنهما، لا يزال الفلاح يدفع أكثر من ١٠٠ جنيه فرق سعر في كل شيكارة وبالتالي فالفلاح أصبح يصرف من جيبه مليارات الجنيهات والتي تذهب للتاجر في السوق السوداء.

وكما يعاني الفلاح من تكرار أزمات الري باستمرار بجانب التلوث في الترع والمصارف الذي وصل إلي حد مخيف والذي يؤثر علي جودة وكمية المحصول وأصبح بنك التنمية والائتمان الزراعي بنكا تجارياً وأصبحت السلف للفلاح بفائدة قد تصل إلي ٢٤٪.

أكبر المشاكل، التي يعاني منها الفلاحين، بالموسم الصيفي، مشكلة تدني أسعار المواشي الحيّة، ومنتجاتها من ألبان وجلود، مع ارتفاع تكلفة التربية، من أعلاف ورعاية بيطرية، وهو ما يُعرقّل تنمية الثروة الحيوانية، ويوسّع الفجوة، ما بين الإنتاج والاستهلاك، حيث لا يكاد يخلو بيت مُزارع من الماشية، التي تُعتبر سند الفلاح في معيشته، وتدبير أموره، ولذلك فإن تدهور أسعار الماشية، يزيد من أعباء ملايين الأسر، التي تعتمد اعتماداً كبيراً، علي تربية الماشية أو الاتجار فيها أو العمل بأحد منتجاتها.

إن المزارع يعاني من سياسات وزارة الزراعة المتضاربة وعدم الوفاء بوعودها ففي الوقت الذي أعلنت فيه مسئوليتها عن تسويق محصول القطن وحددت سعر القنطار بـ ٢٧٠٠ جنيه نجد أن هذا القرار حبر على ورق ولم يتم فتح أى مراكز لتسويق القطن واصيب الفلاح بحسرة شديدة ولم يجد أمامه سوى بيع محصوله بأسعار متدنية للمحالج الخاصة والتجار ، لقد انخفضت مساحة زراعة القطن خلال موسم ٢٠١٩ بمقدار ١٠٠ ألف فدان حيث وصلت إلى ٢٣٦ ألف تقريبا موسم ٢٠١٩ بسبب فشل التسويق وبيع قنطار القطن طبقاً لنظام المزايدة الذي احتكم لمتوسط السعر العالمي بـ ٢١٠٠ لقنطار قطن وجه بحري و ١٨٠٠ جنيه لقنطار القطن بوجه قبلي، أنّ اعتماد تسعير الأقطان على متوسط السعر العالمي من الأخطاء التي أدت إلى عزوف المزارعين عن زراعة القطن بعد تدني الأسعار العالمي وتذبذبها، إن تلك السياسات المتضاربة ستؤدى الى عزوف الفلاحين عن زراعة القطن والتوجه لزراعة البنجر الذي يمثل الأمن والامان لهم باعتباره أحد المحاصيل التعاقدية، كما ستؤدى الى هجرة المزارعين لاراضيهم والالتحاق بمهن اخرى.

إن ما يعانيه الفلاح من مشكلات التفاوي وقلة السماد وصرفه بعد وقته وندرة المياه يتطلب بضرورة تغيير الرؤية المستقبلية لحل مشكلات الفلاح والزراعة والنهوض بهما وعمل لجان استماع بالبرلمان لمشكلات الفلاح ومحاولة حلها.

يواجه الفلاح مشكلات كثيرة فمعاناة الفلاح الكثيرة والمستمرة والأزمات المتتالية التي تتسبب فيها الحكومة تمثل خطرا شديدا علي الزراعة المصرية مثل أنفلونزا الطيور والحى القلاعية ونقص الأسمدة وأزمة السولار وأزمة تسويق المحاصيل جميعها مشكلات عاني منها الفلاح منذ العهد البائد وعجزت الحكومة في أن تضع لها حلولا جذرية حتى الآن.

إضافة إلى قلة الدعم الذي يحصل عليه وما يتكبده من خسائر نتيجة لما يلاقه من صعوبات متلاحقة كل هذا جعل الوضع الزراعي الآن في مصر يمثل واقعا أليما بعد إن كانت مصر رائدة للإنتاج الزراعي والتصدير وكانت بالفعل بلدا زراعيا وهذا لن يعود مرة ثانية إلا إذا ما تم حل مشاكل الفلاح وتخفيف العبء عن كاهله حتى يستطيع إن ينتج غذاء وكساء هذا الشعب. كما أن الزراعات الإستراتيجية أصبحت غير مجدية بالنسبة للفلاح بسبب ارتفاع التكلفة عن سعر البيع

الخاتمة.

تتعاطم أهمية حرفة الزراعة في الوقت الراهن؛ نظراً لوجود فجوة غذائية ما زالت كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد القومي في محاصيل الحبوب الرئيسية، خاصة محاصيل القمح والذرة الصفراء مما يجعل قضية تأمين الغذاء من أهم الأولويات التي يجب الاهتمام بها والعمل دوماً على تضيق تلك الفجوة وتحجيمها وتحقيق كافة مطالب الفلاح المصري والقضاء على مشاكله ، ويزيد فاتورة استيراد الغذاء ويدمر الفلاح ويجعله يترك هذه المهنة ويذهب هو الآخر إلى صفوف المستهلكين لا المنتجين.

لم تعد مشكلات الفلاحين في ارتفاع اسعار البذور والمبيدات والأسمدة فقط، ولم يعد الذهب الأبيض القطن المصري العريق هو المحصول الوحيد الذى يعانى الفلاحون في زراعته وبيعه او تصديره.. لقد انتقلت لعنة الزراعة الى محصول القمح، والفلاحون يحملون المحصول المكسوس لديهم ولا احد يشتريه منهم .. يحدث هذا في الوقت الذى نتحدث فيه كل يوم عن ضرورة توفير القمح والاطمئنان ان لدينا ما يكفينا منه .. وكلما ارتفعت الأسعار العالمية للقمح وجدنا من يصبح لابد من التوسع في زراعة القمح المحلى حتى نستغنى عن الاستيراد، ولكن ما فيا القمح مازالت تترىص بنا حتى انها تخلط القمح المستورد بالقمح المحلى لزيادة الأرباح والمكاسب ..

يطالب الفلاحين بدعم الحكومة لسعر الغلة للفلاح المصري وربط الدورة الزراعية بالأقاليم والمحافظات وتنظيمها حسب المناطق لرفع الإنتاج وتحديد الميزة النسبية لكل محافظة.

مبادرة الحكومة لإخراج المزارعين المتعثرين من السجون كما أوصت اللجنة بأن تدخل الحكومة مشترية للمحاصيل الزراعية خاصة الإستراتيجية كضمانة لتحقيق المستهدفات القومية من ضرورة زيادة القدرة المحلية علي توفير احتياجاتها مع رفع أسعار التوريد للتشجيع علي زيادة الإنتاج المحلي وسد الفجوة من الانتاج والاحتياجات والحد من الاستيراد من الخارج والتصدي بحزم لأي محاولات تؤدي إلي نقص المعروض من الأسمدة وخلق سوق سوداء وإعادة النظر في المقننات السمادية المقررة لجميع المحاصيل خاصة إنها لم تعد كافية في الاتجاه إلي التكثيف الزراعي. والاعتماد علي المقاومة البيولوجية والحد من استخدام المبيدات ذات الفاعلية طويلة المدى حفاظا علي الصحة العامة للمواطن المصري. إن ، ذلك القطاع الذي يعمل به أكثر من ٧٠٪ من أبناء هذا الشعب

إن وزارة الزراعة تلقى المسئولية على وزارة التموين والمحصول حائر بين المحافظات، والفلاحون ينتظرون وعود الحكومة بشراء المحصول، وما بين الزراعة والإنتاج وتوصيل المحصول الى اماكن التخزين تزداد الأزمة كل يوم ويكتشف الفلاحون ان تصريحات المسئولين حبرا على ورق، وان الأزمات واحدة وتتكرر مع كل محصول جديد، حدث هذا مع القطن الذى لا يجد احدا يشتريه، ومع الأرز وأزمة المياه والمساحة والأسعار والتصدير ولا ادري لماذا الإصرار على وجود هذه الأزمات ان الفلاح المصري هو الكثر الحقيقي الذى ينبغي ان تحرص عليه مؤسسات الدولة بالدعم والحماية والرعاية.



المراجع .

- ✚ صقر عبد الصادق هلال : الأرض والفلاح والمستثمر ، دار المرايا ، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠١٧
- ✚ محمد شريف بسيوني ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني: الوثائق الاقليمية، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٤، ص ٥٤-٦٨
- ✚ تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: حقوق الإنسان ، الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤
- ✚ إعلان الامم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، 2019 يناير ٢١، A/RES/73/165
- ✚ أحمد منصور إسماعيل ، الحق في الأرض كحق من حقوق الإنسان ، المؤتمر العربي الثاني للأرض ، فبراير ٢٠٢١ .

Food and Agriculture Organization of the United Nations and Earthscan, "The State of the ،World's Land and Water Resources for Food and Agricultures: Managing systems at risk" 2011

www.fao.org/nr/solaw/solaw-home/en/

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/LandAndHR/Pages/LandandHumanRightsIndex.aspx>

<https://www.elwatannews.com/news/details/4595096> بوابة الوطن

<https://www.youm7.com/story/2019/11/2/> المصري اليوم

<https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2762667/1> أخبار اليوم

<https://gate.ahram.org.eg/News/2605672.aspx> بوابة الأهرام